

- ١٠ - تكرر مطالبتها للدولة القائمة بالإدارة بأن تواصل تيسير زيادة اشتراك جزر فرجن البريطانية في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية وفيسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة :
- ١١ - تحت الوكلالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك المنظمات الإقليمية المعنية ، على تكثيف التدابير الازمة للتعجيل بالتقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للإقليم :
- ١٢ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها التالية ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة إلى جزر فرجن البريطانية في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة . وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين .
- المجلس العام ٥٩**
٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨
- ٤٢/٤٣ - مسألة غوام**
- إن الجمعية العامة ،
وقد نظرت في مسألة غوام ،
وقد درست الفصول ذات الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٨) .
- وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى جميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بغوام ، وبصفة خاصة قرار الجمعية العامة ٨٧/٤٢ المؤرخ في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ ،
- وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام وال سريع للإعلان فيما يخص الإقليم .
- وقد استمعت إلى بيان مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة^(٢٩) ،
- وإذ تلاحظ الموقفة ، من خلال استفتائين عاين أحرايا في غوام في عام ١٩٨٧ ، على مشروع قانون الكمنولث الذي سيمتنع غوام ، في حالة قيام كونغرس الولايات المتحدة بسنّه كقانون ، قدرًا كاملاً من الحكم الذاتي الداخلي .
- (٢٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/43/23) . الفصول الثالث والخامس والتاسع .
- (٢٩) المرجع نفسه . الدورة الثالثة والأربعون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ١١ ، ولصوب .
- ٢ - تؤكد من جديد حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :
- ٣ - تكرر الاعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة يبعي إلا تؤخر ، بأي حال من الأحوال ، ممارسة شعب الإقليم بصورة عاجلة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على جزر فرجن البريطانية :
- ٤ - تكرر التأكيد على أن من مسؤولية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، أن تهنىء ، في الإقليم الظروف التي تمكن شعب جزر فرجن البريطانية من أن يمارس بحرية دون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وفقاً للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع :
- ٥ - تؤكد من جديد أن شعب جزر فرجن البريطانية هو نفسه الذي يقرر في نهاية المطاف مركزه السياسي في المستقبل وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان ، وفي هذا الصدد ، تؤكد من جديد أهمية تعزيز الوعي لدى شعب الإقليم للإمكانيات المتاحة له لممارسة حقه في تقرير المصير :
- ٦ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة جزر فرجن البريطانية ، اتخاذ تدابير ترمي إلى تقوية اقتصاد الإقليم وتنوعه :
- ٧ - تحت الدولة القائمة بالإدارة على أن تتخذ ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، تدابير فعالة لصون وضياع حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في امتلاك الموارد الطبيعية للإقليم والتصرف فيها . بما في ذلك الموارد البحرية ، وفي تحقيق مواصلة السيطرة على تنمية هذه الموارد في المستقبل :
- ٨ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، مزيداً من التدابير فيما يتعلق بتدريب الكوادر الوطنية حتى تيسّر توسيع نطاق مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات في جميع القطاعات :
- ٩ - تطلب أيضاً إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، اتخاذ جميع التدابير الازمة للتصدي للمساكل المتصلة بالاتجار بالمخدرات :

٦ - تحت الدولة القائمة بالإدارة على مواصلة اتخاذ جميع الدوائر الالزامية لعدم توريط الإقليم في أية أعمال هجومية أو التدخل في شؤون الدول الأخرى وأن تتسلل امتثالاً كاملاً لمقاصد ومبادئ الميثاق والإعلان وقرارات ومقررات الجمعية العامة المنصلة بالأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها :

٧ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بوجوب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغواص، وفي هذا الصدد، تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات إضافية لتنمية اقتصاد الإقليم وتنوعه، ولا سيما في ميداني الزراعة ومصائد الأسماك :

٨ - تكرر التأكيد على أن إحدى العقبات التي عترض سبيل النمو الاقتصادي في غواص ناتجة عن احتفاظ السلطات الالحادية للولايات المتحدة بمساحات كبيرة من الأرضي، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تعمل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، على التعجيل بنقل ملكية الأرضي إلى شعب الإقليم، وأن تتخذ الخطوات الالزامية لحماية حقوق الملكية لهذا الشعب :

٩ - تحت الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، اتخاذ تدابير فعالة لصون وضمان حق شعب غواص غير القابل للتصرف في امتلاك الموارد الطبيعية للإقليم والتصرف فيها، بما في ذلك الموارد البحرية، وفي تحقيق ومواصلة السيطرة على تنمية هذه الموارد في المستقبل :

١٠ - تعيد تأكيد أهمية بذل جهود متواصلة من جانب حكومة الإقليم، بدعم من الدولة القائمة بالإدارة، لتطوير اللغة والثقافة الشامورية، وتحث الدولة القائمة بالإدارة على الاعتراف الكامل بمركز حقوق الشاموريين على التحول المنصوص عليه في مشروع قانون الكمنولث :

١١ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غواص في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين.

الجلسة العامة ٥٩

٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨

٤٣/٤٣ - مسألة ساموا الأمريكية

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة ساموا الأمريكية .

وإذ تدرك ما للإقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع المغربي والأحوال الاقتصادية ، وإذ تضع في الاعتبار ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتوسيع اقتصاد الإقليم وزيادة تقويته بغية تعزيز الاستقرار الاقتصادي .

وإذ تحيط علىًّا بيان مثل الدولة القائمة بالإدارة بأن مشروع قانون الكمنولث يسعى إلى تعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق إقامة منظمة تجارة حرة بين غواص والولايات المتحدة .

وإذ تحيط علىًّا أيضاً بالبيان الذي أدى به مثل الدولة القائمة بالإدارة بأن أحكام مشروع قانون الكمنولث تعرف بالهوية الثقافية للشعب الشاموري ، السكان الأصليون لغواص ،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٧٩ .

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتأكد من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وإذ تكرر تأكيد أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غواص في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض .

١ - تتفق على الفصل المتعلق بغواص من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستمرة^(٢٨) :

٢ - تؤكد من جديد حق شعب غواص غير القابل للنصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستمرة :

٣ - تؤكد من جديد اقتناعها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع المغربي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي لا تؤخر بأي حال من الأحوال تنفيذ الإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على غواص :

٤ - تؤكد من جديد أهمية تنمية الوعي بين شعب غواص للإمكانيات المتاحة له فيما يتعلق بحقه في تقرير المصير ، وتدعو الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، إلى أن تقوم ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، بالتعجيل بعملية إنهاء الاستعمار بما يتمشى تماماً مع الرغبات العلنية لشعب الإقليم :

٥ - تؤكد من جديد اقتناعها الشديد بأن وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الإقليم يمكن أن يشكل عقبة كبيرة أمام تنفيذ الإعلان وأنه من مسؤوليات الدولة القائمة بالإدارة أن تكفل لا يعوق وجود هذه القواعد والمنشآت سكان الإقليم عن ممارسة حقوقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه :